

مؤشر

الفضائيات





غينيا.. المجلس العسكري الحاكم يحل الحكومة

(أممي وعسكري . روسيا اليوم)

حل رئيس المجلس العسكري الحاكم في غينيا الحكومة المكلفة منذ يوليو 2022، حسب فيديو نشر على صفحة الرئاسة الغينية على "فيسبوك".

وقال المتحدث باسم المجلس العسكري الجنرال أمارا كامارا: "تم حل الحكومة" وأضاف "سيقوم مدير الوزارات والأمناء العامون ونوابهم بتصريف الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة". دون أن يذكر سبب حل هذه الحكومة.

وتحدث كامارا أمام نحو عشرين جنديا في زيهم العسكري وكان بعضهم ملثما ويحمل سلاحا.

ولم يحدد المتحدث موعدا لإعلان حكومة جديدة.

ويحكم غينيا منذ سبتمبر 2021 مجلس عسكري برئاسة الكولونيل مامادي دومبويا إثر إطاحة الرئيس ألفا كوندي الذي اعتبر أول رئيس للبلد ينتخب ديموقراطيا.

وبعد الانقلاب، نصب الكولونيل مامادي دومبويا نفسه رئيسا للبلاد، متعهدا تحت الضغط الدولي تسليم السلطة إلى مدنيين منتخبين بحلول نهاية العام 2024 حتى يتسنى له الوقت لإجراء إصلاحات.

واعتقل المجلس العسكري عددا من زعماء المعارضة ووجه اتهامات ضد آخرين، وحظر التظاهرات منذ العام 2022. وتشهد البلاد قيودا شديدة على خدمة الإنترنت منذ أسابيع.

"إسرائيل": العملية البرية في خان يونس على وشك الانتهاء

(إقليمي ودولي . الأناضول)

قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي، الثلاثاء، إن الهجوم البري بمدينة خان يونس جنوب قطاع غزة على وشك الانتهاء، وإنه من المتوقع أن يتخذ الجيش في الأيام المقبلة قرارا بشأن الهجوم المحتمل على رفح قرب الحدود مع مصر.

وبحسب الإذاعة "يقدّر الجيش الإسرائيلي أن المناورة البرية في خان يونس على وشك الانتهاء، وأن قوات الفرقة 98 ستكمل مهمتها في المنطقة قريبا".

ونقلت عن مسؤولين عسكريين مطلعين لم تسمّهم، أنه "لا تزال هناك بضعة أهداف متبقية في المنطقة، ومن المتوقع أن تصل القوات إليها في الأيام المقبلة".

وتابعت: "كما شارفت العملية في مستشفى ناصر على الانتهاء، حيث تجري أعمال الحفر والتنقيب تحت الأرض لتحديد مواقع الأنفاق تحت المستشفى".

وداهمت القوات الإسرائيلية مستشفى ناصر في 15 فبراير/ شباط الجاري، بعد نحو 3 أسابيع من محاصرته ومنع الدخول إليه والخروج منه، وقتلت العديد من الفلسطينيين كما احتجزت آلاف، بمن فيهم أفراد من الطاقم الطبي ونازحون لجأوا إليه.

ولفتت الإذاعة إلى أنه "في الأيام الأخيرة، انخفض نطاق المواجهات في المنطقة".

وقالت: "بعد الانتهاء من عملية الجيش بمخيم خان يونس للاجئين، سيكون مطلوباً من القيادة العليا للجيش والمستوى السياسي أن تقرر ما هي المهمة التالية للفرقة 98".

وأضافت: "يقرب الجيش الإسرائيلي من اتخاذ قرار متوقع في الأيام المقبلة بشأن العملية في رفح".

وتشهد مدينة رفح اكتظاظاً كبيراً حيث يتواجد فيها ما لا يقل عن 1.4 مليون فلسطيني، بينهم أكثر من مليون نازح لجأوا إليها جراء عمليات الجيش الإسرائيلي شمال ووسط القطاع بزعم أنها "منطقة آمنة".

ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تشن إسرائيل حرباً مدمرة على قطاع غزة خلفت عشرات آلاف الضحايا معظمهم أطفال ونساء، فضلاً عن كارثة إنسانية غير مسبوقة وتدهور ملحوظ في البنى التحتية والممتلكات، وفق بيانات فلسطينية وأممية، وهو الأمر الذي أدى إلى مثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهم ارتكاب إبادة جماعية.

الاقتصاد الإسرائيلي يتراجع بنسبة 19.4% في الربع الرابع بسبب تداعيات الحرب

(إقليمي ودولي . بالعربية CNN)

انكمش إنتاج "إسرائيل" بشكل حاد في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، وانخفض للمرة الأولى منذ ما يقرب من عامين، حيث ألحقت الحرب مع حماس خسائر فادحة بالاقتصاد.

وقال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الاثنين في تقديره الأولي إن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 19.4% على أساس سنوي مقارنة بالربع من يوليو إلى سبتمبر، عندما نما بنسبة 1.8%.

ومن المتوقع أن الانخفاض الأسوأ كان مدفوعاً بانخفاض الاستهلاك الخاص بنسبة 26.9%، مع تراجع الثقة في أعقاب هجمات 7 أكتوبر وخفض الأسر إنفاقها.

وانخفضت الاستثمارات الثابتة للشركات بنسبة 67.8%، "مدفوعة بالتوقف شبه التام في البناء السكني نتيجة الاستدعاءات العسكرية وانخفاض عدد العمال الفلسطينيين"، وفقاً ليام بيتش، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في كابيتال إيكونوميكس. وانخفضت الصادرات بنسبة 18.3%.

وقال بيتش في مذكرة الاثنين: "بينما يبدو أن التعافي سيترسخ في (الربع الأول)، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2024 ككل من المرجح الآن أن يسجل أحد أضعف معدلاته على الإطلاق".

وفي العام الماضي، نما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 2%، وفقا لمكتب الإحصاء.

وضعف الشيكل الإسرائيلي قليلاً بعد صدور البيانات ليتداول عند حوالي 3.62 للدولار الأمريكي. لكن العملة شهدت انتعاشاً ملحوظاً منذ انخفاضها في أعقاب هجمات أكتوبر، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعم من البنك المركزي.

ومن المتوقع أن يكلف الصراع إسرائيل حوالي 255 مليار شيكل (70.3 مليار دولار) بحلول نهاية عام 2025، أي ما يعادل حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لبنك "إسرائيل".

الحوثيون يصدرون قراراً يقضي بتصنيف الولايات المتحدة وبريطانيا دولتين معاديتين لليمن

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع لجماعة "أنصار الله" في اليمن مهدي المشاط اليوم الاثنين، قراراً يقضي بتصنيف الولايات المتحدة وبريطانيا دولتين معاديتين لليمن.

وصدر القرار الرئاسي رقم 107 لسنة 1445 هجري بشأن تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية دولتين معاديتين للجمهورية اليمنية.

ووفق ما نقلت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" (التابعة للحوثيين)، اشتمل القرار على أربع مواد:

- المادة الأولى: "تنص على تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية بالمستوى الأول (أ/3) المنصوص عليه في المادة (5) من قانون تصنيف الدول والكيانات والأشخاص المعادية للجمهورية اليمنية، باعتبارهما دولتين داعميتين وحاميتين وراعتين للكيان الصهيوني ومشاركتها في جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكباها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني".

- المادة الثانية: "تنص على أن تعامل الدولتان المذكورتان في المادة السابقة كدولتين معاديتين للجمهورية اليمنية ويتم التعامل معهما وفقاً لمبدأ المواجهة".

- المادة الثالثة: "تنص على أن يتولى مركز تنسيق العمليات الإنسانية HOCC اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ التصنيف، كما تتولى أجهزة الأمن المختصة مواجهة أنشطة الدولتين المذكورتين في الداخل، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة".

- المادة الرابعة: "تنص على العمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية".

وتضامناً مع قطاع غزة، تستهدف جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) سفن شحن في البحر الأحمر تملكها وتشغلها شركات إسرائيلية وتنقل بضائع من إسرائيل وإليها، وفقاً لتصريحات للجماعة.

ورداً على ذلك، شكلت الولايات المتحدة وحلفاؤها قوة عسكرية للتعامل ضربات الحوثيين، حيث شنت الطائرات

الأمريكية والبريطانية في وقت سابق ضربات عديدة على مناطق متفرقة في اليمن.

وفي 16 فبراير، بدأ سريان قرار الخارجية الأمريكية تصنيف "أنصار الله" منظمة إرهابية. حيث أنه في 17 يناير الماضي، أعلنت الخارجية الأمريكية، تصنيف "أنصار الله" منظمة إرهابية عالمية، ردا على هجمات الجماعة في البحرين الأحمر والعربي وباب المنذب.

جنوب أفريقيا تطالب العدل الدولية بإعلان عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

حثت جنوب أفريقيا، اليوم الثلاثاء، محكمة العدل الدولية على إصدار رأي استشاري يقر بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني معتبرة أن القرار سيساعد الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية.

وافتح ممثلو جنوب أفريقيا اليوم الثاني من جلسات الاستماع بمحكمة العدل في لاهاي. وتأتي الجلسة في أعقاب طلب قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2022 لإصدار رأي استشاري، أي غير ملزم، بشأن الاحتلال الإسرائيلي.

وقال سفير جنوب أفريقيا لدى هولندا فوسيموزي مادونسيلا للقضاة إن "التوصيف القانوني الواضح لطبيعة النظام الإسرائيلي في علاقته بالفلسطينيين لا يمكن إلا أن يساعد في معالجة التأخير المستمر وتحقيق تسوية عادلة".

وأضاف مادونسيلا أن إسرائيل تعتبر نفسها غير مقيدة في أفعالها ضد الفلسطينيين، مشيرا إلى أن نحو 30 ألف فلسطيني قتلوا خلال آخر 4 أشهر، مؤكدا أن "هذه ليست مجرد إحصائيات بل دماء الشعب الفلسطيني وأشلائه".

واعتبر أن "تردد المجتمع الدولي في مساءلة إسرائيل عن سياساتها وممارساتها، وعدم قدرته على ضمان الانسحاب الفوري وغير المشروط والكامل للقوات الإسرائيلية، والإنهاء الفوري للاحتلال والفصل العنصري في فلسطين، يشجع إسرائيل على اجتياز عتبة جديدة وهي ارتكاب جريمة الجرائم، الإبادة الجماعية". وطالب بتحميل الجناة ومرتكبي الجرائم الإسرائيلية المسؤولية ومحاسبتهم.

وقال السفير الجنوب أفريقي إن "إسرائيل" تمارس في الأراضي الفلسطينية فصلا عنصريا "أكثر تطرفا" مما واجهته بلاده قبل 1994.

من جهته قال المحامي الذي يمثل جنوب أفريقيا بيتر أندرياس ستيमित إن "منع الفصل العنصري والتمييز العنصري أمر حتمي في القانون الدولي" يلزم كل الدول بما فيها إسرائيل.

وأضاف ستيमित "إن تجاهل" إسرائيل "التام لهذه المبادئ وعدم احترامها لها يجعل الاحتلال غير قانوني بجوهره وأساسه".

بدوره قال ممثل السعودية في المحكمة ياد بن معاشي "نرفض أي تبرير لقتل آلاف الأبرياء وتهجيرهم من منازلهم وأرضهم".

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، تشن إسرائيل حرباً مدمرة على قطاع غزة خلفت عشرات آلاف الضحايا معظمهم أطفال ونساء، فضلاً عن كارثة إنسانية غير مسبوقة وتدهور ملحوظ في البنى التحتية والممتلكات، وفق بيانات فلسطينية وأمنية.

ويشارك في جلسات محكمة العدل -التي انطلقت أمس وتستمر حتى 26 فبراير/شباط الجاري- أكثر من 50 دولة ستقدم مرافعات بشأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وطالب ممثلون عن الجانب الفلسطيني أمس -قضاة أعلى محكمة تابعة للأمم المتحدة- بإعلان عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، قائلين إن الرأي الاستشاري للمحكمة يمكن أن يساهم في دفع حل الدولتين وإحلال سلام دائم.

ولن تحضر إسرائيل جلسات الاستماع، لكنها أرسلت بياناً مكتوباً تقول فيه إن الرأي الاستشاري سيضر محاولات تحقيق تسوية عبر التفاوض مع الفلسطينيين.

وهيئة المحكمة -التي تضم 15 قاضياً- مطالبة الآن بإجراء مراجعة حول "الاحتلال والاستيطان والضم" الذي تمارسه إسرائيل "بما في ذلك التدابير الهادفة إلى تغيير التركيبة السكانية وطابع ووضع مدينة القدس، واعتمادها للتشريعات والتدابير التمييزية ذات الصلة".

ومن المتوقع أن يستغرق القضاة نحو 6 أشهر للتداول، قبل إصدار رأي استشاري، استجابة للطلب الذي يسألهم أيضاً النظر في الوضع القانوني للاحتلال وتداعياته.

البحرية الفرنسية تدمر طائرتين مسيرتين في «هجمات متعددة بطائرات قادمة من اليمن»

(إقليمي ودولي . بالعربية CNN)

قالت وزارة الدفاع الفرنسية، الثلاثاء، إن السفن الحربية الفرنسية اعترضت ودمرت، مساء الاثنين، طائرتين دون طيار قادمتين من اليمن أثناء قيامها بدوريات في المنطقة.

وقالت الوزارة إن الفرقاطات الفرنسية "رصدت عدة هجمات بطائرات بدون طيار قادمة من اليمن في مناطق دورياتها في خليج عدن وجنوب البحر الأحمر".

وأضافت أنها اشتبكت مع طائرتين مسيرتين ودمرتهما، قائلة إن "هذه التصرفات تساهم في الأمن البحري".

يأتي ذلك وسط تصاعد وتيرة الهجمات على سفن الشحن الجاري المارة بالبحر الأحمر، على خلفية موقف جماعة الحوثي من الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة.

وأطلق الاتحاد الأوروبي، الاثنين، رسمياً عملية بحرية عسكرية تحمل اسم أسبيدس (تعني الدرع باليونانية)، هدفها "استعادة وحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن"، وفقاً لبيان صحفي للاتحاد الأوروبي.

حماس: إعادة أسرى الاحتلال لها ثلاثة أثمان.. وقف الحرب ودخول المساعدات الإغاثية وتبييض السجون الإسرائيلية

(إقليمي ودولي . الجزيرة مباشر)

اشتراطت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الاثنين، للموافقة على صفقة تبادل أسرى مع تل أبيب، وقف الحرب على قطاع غزة، ودخول الإغاثة إلى القطاع، وتحرير المعتقلين الفلسطينيين في سجون "إسرائيل".

وقال خليل الحية عضو المكتب السياسي لحماس، في تصريحات صحفية إن "إعادة أسرى الاحتلال لها ثلاثة أثمان، الأول إغاثة شعبنا وعودته إلى حياته الطبيعية، ثانياً وقف العدوان، ثالثاً تبادل أسرى حقيقي يحرر أسرانا الـ10 آلاف في سجون الاحتلال".

وقال إن "الاحتلال يرفض أن ينسحب من قطاع غزة ولا من أجزاء منه ويرفض أن يعود النازحون ولا يعطي أي بارقة موافقه على إنهاء هذا العدوان".

وأضاف "حتى الآن لم يعط ضماناً لوصول الإغاثة الكافية وإعادة ترميم المستشفيات والمخابز والبنية التحتية حتى الإيواء بالخيام الاحتلال لم يعط موافقة واضحة صريحة على ذلك.. إذاً على ماذا نتفق؟".

وزاد "الاحتلال يحاول أن يغير الحقيقة بأن يقول مطالب حماس كبيرة أو غير ذلك".

والسبت، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، في مؤتمر صحفي عقد في القدس، إن "مطالب حماس (حول صفقة الهدنة وتبادل الأسرى) جنونية، إنهم يريدون تحقيق هدف واحد، وهو هزيمة إسرائيل".

"نتنياهو ليس جادا" ولفت الحية إلى أن "الاحتلال اليوم يستخدم إطالة المعركة بأكاذيب وآمال لن يصل إليها، فمرة يقول الثمن الغالي الذي تطلبه الحركة في مقابل الأسرى عندنا، ومرة يقول إنه يريد أن يفك المقاومة وما تبقى من قدرات القسام في رفح".

وأوضح أن نتياهو "ليس جاداً في الوصول إلى اتفاق ينهي العدوان ويغيث شعبنا الفلسطيني ويخرج الاحتلال من غزة بعد هذا العدوان الطويل".

وأشار إلى أن "نتنياهو تراجع في رده النهائي الأسبوع الماضي عما كان قد وافق عليه في ورقة باريس".

وترعى القاهرة إلى جانب الدوحة وواشنطن، جهود وساطة للتوصل إلى هدنة ثانية بين حماس وإسرائيل بموجب مقترح قدم في باريس، بعد هدنة أولى استمرت مدة أسبوع وانتهت مطلع ديسمبر/كانون الأول 2023، وأسفرت عن تبادل أسرى بين الطرفين، وإدخال كميات محدودة من الوقود والمساعدات إلى القطاع المحاصر.

وتقدّر تل أبيب وجود نحو 136 أسيراً إسرائيلياً في غزة، وتحتجز في سجونها ما لا يقل عن 8800 أسير فلسطيني، بحسب مصادر رسمية من الطرفين، لكن لا تأكيد بشأن العدد النهائي لدى الطرفين.

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، تشنّ "إسرائيل" حرباً مدمرة على قطاع غزة خلقت عشرات الآلاف من الضحايا معظمهم أطفال ونساء، وفق بيانات فلسطينية وأممية؛ مما أدى إلى محاكمة "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية بتهمة "جرائم إبادة" للمرة الأولى منذ تأسيسها.

لحين توفر الظروف الآمنة.. "الأغذية العالمي" يعلن وقف المساعدات الغذائية شمال قطاع غزة

(إقليمي ودولي . الأناضول)

أعلن برنامج الأغذية العالمي إيقاف تقديم المساعدات الغذائية الحيوية إلى شمال قطاع غزة "لحين توفر الظروف الآمنة".

جاء ذلك في بيان صادر عن البرنامج، الثلاثاء، ونشر على منصة "إكس" أكد فيه أنه لم يتخذ قرار وقف تقديم المساعدات لشمال القطاع بسهولة.

وقال البيان: "وهذا يعني أن الوضع هناك سوف يزداد سوءاً وسيتعرض المزيد من الناس لخطر الموت جوعاً، وبرنامج الأغذية العالمي مصمم بخصوص الوصول بشكل عاجل للناس العاجزين في غزة، إلا أنه يجب ضمان الأمن اللازم لتوصيل المساعدات الغذائية الحيوية إلى أولئك الذين يستفيدون منها".

وأشار البيان أن الأحد الماضي شهد استئناف المساعدات إلى المنطقة بعد توقف دام ثلاثة أسابيع إثر الهجوم على شاحنة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

وأفاد أن الأوضاع تدهورت بسرعة في المنطقة بعد تسليم المساعدات إلى شمالي غزة في نهاية يناير/كانون الثاني الماضي.

وأردف: "تؤكد التقارير الأخيرة أن غزة تنساق بسرعة إلى الجوع والمرض، حيث أصبح الغذاء والمياه النظيفة نادرين بشكل لا يصدق، وتتفشى الأمراض، وهذا الوضع يضر بتغذية ومناحة النساء والأطفال ويؤدي إلى زيادة سوء التغذية الحاد، ويموت الناس بالفعل لأسباب تتعلق بالجوع".

وأكد البيان أن البرنامج سيسعى إلى استئناف عمليات تقديم المساعدات في أقرب وقت ممكن، مضيفاً: "هناك حاجة ملحة لتوسيع تدفق المساعدات إلى غزة على نطاق أكبر لمنع حدوث كارثة، ولتحقيق ذلك، يجب أن تصل كميات أكبر من المواد الغذائية إلى غزة ويجب أيضاً فتح نقاط العبور في شمالي القطاع".

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، تشنّ إسرائيل حرباً مدمرة على قطاع غزة خلقت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين معظمهم أطفال ونساء، فضلاً عن كارثة إنسانية غير مسبوقه ودمار هائل بالبنية التحتية، الأمر الذي أدى

إلى مثل تل أبيب أمام محكمة العدل الدولية بتهمة "الإبادة الجماعية".

وفد من حماس برئاسة هنية يصل القاهرة للتباحث بشأن صفقة تبادل للأسرى مع "إسرائيل"

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

وصل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، صباح اليوم الثلاثاء إلى العاصمة المصرية القاهرة، على رأس وفد من قيادة الحركة، وفق بيان لها.

وتهدف الزيارة، بحسب بيان الحركة، إلى إجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين حول الأوضاع السياسية والميدانية، في ظل الحرب العدوانية على غزة، والجهود المبذولة لوقف العدوان وإغاثة المواطنين وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

وفي وقت سابق اليوم الثلاثاء، قال مصدر قيادي في حركة حماس، في حديث لـ "العربي الجديد"، إن وفد الحركة برئاسة هنية وصل إلى القاهرة لعقد لقاءات مع المسؤولين المصريين بشأن جهود التهدئة في قطاع غزة.

وأضاف المصدر أن اللقاءات مع المسؤولين المصريين ستتركز على استكمال نقاش مقترحات التهدئة والتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، موضحاً أن الوفد يضم عدداً من قيادات الحركة، كذلك فإنه سيلتقي مسؤولين مصريين.

وأشار إلى أن اللقاءات ستستكمل النقاشات السابقة حول مقترح باريس لوقف إطلاق النار، وما تبعه من ردّ الحركة على المقترح.

ونقل موقع "أكسيوس" عن ثلاثة مسؤولين أميركيين وإسرائيليين، اليوم الثلاثاء، قولهم إن مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط بريت ماكغورك، سيجري زيارة لإسرائيل ومصر، هذا الأسبوع، بهدف إجراء محادثات حول العملية البرية المحتملة في رفح.

وبحسب ما قالت مصادر الموقع الأميركي، من المتوقع أن يجتمع ماكغورك مع مدير جهاز المخابرات المصري عباس كامل، ومسؤولين مصريين آخرين في القاهرة، غداً الأربعاء.

وأوضحت المصادر أن من المتوقع أن يجتمع بعد ذلك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، ومسؤولين إسرائيليين آخرين، الخميس.

وقال المسؤولون إن محادثات ماكغورك في كل من مصر و "إسرائيل" ستتركز على رفح ومفاوضات صفقة تبادل الأسرى.

وكان هنية قد قال، السبت الماضي، إن الحركة تتعامل بروح إيجابية ومسؤولية عالية مع المفاوضات الجارية في القاهرة، مشدداً على أنها لن ترضى بأقل من الوقف الكامل للعدوان وانسحاب الاحتلال من القطاع.

وأضاف هنية، في تصريح صحافي مكتوب، أن "المقاومة لن ترضى بأقل من الوقف الكامل للعدوان، وانسحاب جيش الاحتلال خارج القطاع، ورفع الحصار الظالم، وتوفير المأوى الآمن والمناسب للنازحين والمشردين بسبب جرائم الاحتلال، وعودة النازحين، وخصوصاً إلى شمال القطاع، ووقف سياسة التجويع الهمجية، والتزام إعادة الإعمار، وكلها متطلبات إنسانية ومحلّ إجماع في الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان وقرار محكمة العدل الدولية، وعلى الاحتلال أن ينصاع لها".

وأوضح هنية، قائلاً: "أبدت الحركة مرونة كاملة في التعامل مع هذه القضايا، ولكن من الواضح حتى الآن أن الاحتلال يواصل المناورة والمماطلة في الملفات التي تهمّ شعبنا، بينما يتمحور موقفه حول الإفراج عن الأسرى المحتجزين لدى المقاومة".

وأعلن هنية تمسك الحركة بمطلب الإفراج عن الأسرى ضمن شروط الصفقة، مشدداً على أن "تحقيق صفقة تبادل أسرى يتم من خلالها الإفراج عن أسرانا، خصوصاً القدامى وذوي الأحكام العالية، هو هدف من أهداف هذه المفاوضات، ولا يمكن القفز عن ذلك".

فيتو أمريكي في مجلس الأمن ضد مشروع قرار جزائري يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة

(إقليمي ودولي . روسيا اليوم)

أفشلت الولايات المتحدة بحق النقض (الفيتو) مجدداً، مشروع قرار جزائري في مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في قطاع غزة.

وصوت 13 عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح القرار، وكانت الولايات المتحدة ضده، فيما امتنعت بريطانيا فقط عن التصويت.

ويطالب مشروع القرار "بوقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية يجب أن تحترمه جميع الأطراف". كما تضمن المطالبة بالإفراج عن جميع المحتجزين فوراً ودون أي شروط مسبقة. وطالبت الوثيقة بالتنفيذ الكامل للقرارين 2712 و2720 اللذين تم تبنيهما في 7 أكتوبر 2023 بشأن الصراع بين الإسرائيلي الفلسطيني.

وتم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2712، مع التركيز على الحاجة إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، في 15 نوفمبر 2023، كما تم اعتماد القرار 2720، مع الأهداف المعلنة المتمثلة في زيادة ومراقبة إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة في 22 ديسمبر 2023.

وفي وقت سابق، قالت مندوبة الولايات المتحدة الدائمة لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد، إن الولايات المتحدة لا تؤيد التصويت على المشروع الجزائري ووعدت بأنه في حال طرحه للتصويت "فلن يتم قبوله".

ووفقاً لها، تعمل الولايات المتحدة على إبرام اتفاق بين إسرائيل وحماس بشأن إطلاق سراح المحتجزين، وهو ما يستلزم وقف الأعمال العدائية في غزة لمدة ستة أسابيع على الأقل. ويرى الجانب الأمريكي أن مشروع القرار الذي

تقدمت به الجزائر لم يسهم في تحقيق هذه الأهداف.

وقدمت الولايات المتحدة يوم أمس الاثنين، مشروع قرار بديل خاص بها. وبحسب النص، فإن مجلس الأمن الدولي "يؤكد دعمه للتوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن".

الجدير ذكره أن الولايات المتحدة قامت أكثر من مرة بعرقلة قرارات في مجلس الأمن الدولي من شأنها أن توقف تنفيذ الخطط العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. وكان استخدام حق النقض اليوم هو المرة الثالثة التي تمنع فيها الولايات المتحدة مشروع قرار منذ بدء الحرب في أكتوبر 2023.

وعلى وجه الخصوص، في 8 ديسمبر 2023، منعوا مشروع قرار إماراتي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار الإنساني في قطاع غزة. وفي 18 أكتوبر 2023، استخدمت واشنطن حق النقض ضد مشروع قرار برازيلي يدعو إسرائيل من بين أمور أخرى، إلى سحب الأمر الصادر لسكان غزة بالانتقال إلى جنوب القطاع. ثم عللت الولايات المتحدة قرارها بالقول إن مشروع القرار لم يذكر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس.